ابن الأثير نحويا في "المثل السائر"

حفظي حافظ اشتية

تبيان

ليس الهدف من هذه الدراسة تتبع العناصر النحوية الصرفة التي وردت في **المثل السائر** كما فعلت الدراسات السابقة[١]، فهذه العناصر مبسوطة في مظانها النحوية، وهي وفيرة لا يحتاج متزيّد أن يطوف بكتب البلاغة لاستكمال النحو الخالص. لكن الهدف المشرع هو الوقوف على كيفية معالجة ابن الأثير لبعض المسائل النحوية، وتصيّد الإفادة من معالجاته في سبيل توضيح بعض أسرار الأساليب الكلامية، وتفسير أو تقويم بعض الأحكام النحوية.

والباحث معنيّ بتسقط الآراء النحوية في الكتب البلاغية التي يمكن أن يكون لها آثار إيجابية في الدرس النحوي[٢]. وفي هذه الدراسة تم اختيار ابن الأثير[٣] لنظرته الدقيقة ـ نظريا ـ إلى وظيفة

١- أهمها: أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩م، وليسي الزهرة، "الآراء النحوية والصرفية لابن الأثير في كتابه **المثل السائر**"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ٢٠٠٨-٢٠٠٩م.

٢- ينظر له: "النحو العربي والمعنى"، **مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية**، دبي، العدد ٢٢، ٢٠٠١م، و "التقديم والتأخير في النحو العربي بين المعنى والمبنى"، **حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات**، الإسكندرية، جامعة الأزهر، العدد ٢٧، مجلد ٦، ٢٠١٢م، و "المناهج النحوية والبلاغية بين الاستقلالية والتكاملية"، مجلة **الدراسات الإسلامية**، الجامعة الإسلامية العالمية، الباكستان، العدد ١، مجلد ٤٩، ٢٠١٤م.

٣- أبو الفتح ضياء الدين نصرالله بن محمد، ولد في جزيرة ابن عمر سنة ٥٥٨هـ، وتوفي في بغداد سنة ٦٣٧هـ. نعته السيوطي بالوزير الفاضل، وأنه كان ذا لسان وفصاحة وبيان، قد مهر في النحو واللغة وعلم البيان. تنظر ترجمته عند جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي، (٩١١هـ)، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د.ت)، ج ٢، ص ٣١٥.

النحو[٤]، ولاعتداده الزائد بنفسه ـ وتلك شنشنة في أخزم معروفة ـ ولجرأته الفائضة في مواجهة جمهور النحاة، وحدته في نقدهم، والحط من قيمة آرائهم.

سعت الدراسة في منهج استقرائي وصفي إلى التقاط آرائه النحوية وفحصها وتحليلها ونقدها ومقابلتها بآراء النحاة، متجاوزة اعتداده بنفسه وانتقاده لغيره، إن كان في تلك الآراء ما يفيد النحو، ويقوّم بعض معوجّه، ويردّه إلى أصل مهمته أول عهده[٥]، فالحكمة ضالة المؤمن.

وقد تم اختيار كتاب **المثل السائر**[٦] لأهميته في التراث البلاغي العربي، ولكونه شاهدا شاخصا على الأعراف بين المرحلة التي كانت فيها المناهج البلاغية مشبعة بالروح الأدبية، قد استقرت فيها البلاغة في مكانها المألوف ضمن البناء اللغوي الائتلافي:صوتًا وصرفا ونحوا ومعنىً ودلالة ... وبين المرحلة التي انزلقت فيها البلاغة إلى التخصص العلمي الذي ضيق عليها الخناق، وجعلها تبدو نبتة منبَتّة عن بيئتها اللغوية ووسطها الطبيعي.

والدراسة على هيئة جزئيات تضمها طائفتان رئيسيّتان:

الطائفة الأولى: إطار عام يوقف فيه على رأي ابن الأثير في التخصص بين العلوم، واستقلالية كل علم، لا سيما النحو والبلاغة، وهل التزم بآرائه النظرية عند التطبيق.

٤- هو يتجاوز الوظيفة الشكلية للنحو، وينظر إليه نظرة شمولية نافذة يلتحم فيها مبناه بمعناه. يقول: "أما علم النحو فهو الذي تستقيم به معاني الكلام، وتصان عرى تأليفه من الانحلال والانفصام، ولولا ذلك لفسدت معانيه، واختلفت مبانيه"، ينظر كتابه: **الجامع الكبير في صناعة المنظوم والمنثور**، تحقيق: مصطفى جواد وجميل أسعد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٥٦م، ص ٧.

٥- نشأ علم الإعراب درءًا للحن، وخدمة للمعنى. وروّاد النحاة أدركوا ذلك جيدا، ونصوا عليه صراحة. تكفي الإشارة إلى آراء الزجاجي الذي جعل الإعراب فرعا للمعنى، وكرر ذلك في مواضع عديدة. ينظر: عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، (٣٣٧هـ)، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط ٣، ١٠٧٩م، ص ٦٩، ٧٢، ٧٦، ٨١، ٩١، ٩٥، ٩٦. وعند تجاذب الإعراب والمعنى كانوا يتواصون على نصرة المعنى، ينظر مثلًا: أبو الفتح عثمان ابن جني، (٣٩٢هـ)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط ٢، (د.ت)، ج ١، ص ٢٧٩-٢٨٤، ج ٣، ص ٢٥٥-٢٦٠، وجمال الدين بن هشام الأنصاري، (٧٦١هـ)، **مغني اللبيب**، حققه وعلق عليه: مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، وراجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط ٦، ١٩٨٥م، ص٦٨٤.

٦- أبو الفتح ضياء الدين بن الأثير، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٩٠م.

الطائفة الثانية: هي لباب البحث، ومأمول فائدته. وفيها استعراض لمجموعة من المسائل النحوية التي تناولها ابن الأثير من وجهة نظر بلاغية.

يلي ذلك خاتمة تتضمن نتائج الدراسة وتوصياتها.

كل علم مستقل عن غيره

يرى ابن الأثير أن لكل علم رجاله، ولكل علم موضوعه، و "موضوع كل علم هو الشيء الذي يُسأل فيه عن أحواله التي تعرض لذاته"(٧)، ولذلك ينسلك كل عالم في تخصصه، و"كل ذي علم يسوغ له أن ينسب نفسه إليه، فيقول: فلان النحوي، فلان الفقيه..."(٨)، ويجوز أن يقتصر العالم على تخصصه، فلا يتعداه إلى غيره، ويدلل على صحة هذا برأي بلغه عن ابن الخشاب، أنه كان يقول: "الحريري رجل مقامات، أي أنه لم يحسن من الكلام المنثور سواها"(٩).

ويلتفت إلى النحو، فيخضعه إلى هذا المعيار، ويضع حدا لميدانه، فموضوعه "هو الألفاظ والمعاني، والنحوي يُسأل عن أحوالها في الدلالة من جهة الأوضاع اللغوية، وكذلك يجري الحكم في كل علم من العلوم، وبهذا الضابط انفرد كل علم برأسه، ولم يختلط بغيره"(١٠).

ويتحدث عن نشأة النحو، ويعرض لأشهر أعلامه(١١)، ويفصل النحو عن الصرف؛ "لأن كلًا من النحو والتصريف علم منفرد برأسه"(١٢)، لكنه يدرك الوشائج العظمى التي ترتبط بها علوم العربية، فيستدرك مبينا أن النحو والصرف رغم استقلال كل منهما عن قرينه "غير أن أحدهما مرتبط بالآخر محتاج إليه"(١٣).

ويسلم بأهمية النحو والصرف(١٤)، غير أنه يعرض لضرورة النحو، فيشير إلى أن أقسامه المدونة لا يحتاج إليها في إفهام المعاني، ويمضي في حديث طويل مدللا ممثلا على أن الأحكام النحوية لا يتوقف

٧- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ١، ص ٢٧.

٨- المصدر السابق، ج ١، ص ٢٧.

٩- المصدر السابق، ج ١، ص ٢٨.

١٠- المصدر السابق، ج ١، ص ٢٦.

١١- المصدر السابق، ج ١، ص ٣٠.

١٢- المصدر السابق، ج ١، ص ٣٣.

١٣- المصدر السابق، ج ١، ص ٣٣.

١٤- المصدر السابق، ج ١، ص ٣١.

عليها الفهم إلا في حالات ضيقة خاصة نص عليها ومثّل لها[١٥]، ويخلص إلى نتيجة مؤداها "أن الجهل بالنحو لا يقدح في فصاحة ولا بلاغة"[١٦].

أهمية النحو والصرف لعلم البيان وأهله

ومع ذلك فإنه يخصص فصلا يستعرض فيه آلات علم البيان وأدواته، يسلكها في ثمانية أنواع، تتصدرها معرفة علم العربية من النحو والتصريف[١٧]، ويجعل علم النحو في علم البيان "بمنزلة أبجد في تعليم الخط، وهو أول ما ينبغي إتقان معرفته لكل أحد ينطق باللسان العربي ليأمن معرة اللحن"[١٨].

ورغم أن معظم النحو ـ وفق رأيه الذي تقدم ـ لا يفتقر إليه في الإفهام، إلا أن البيانيّ لا غنى له عنه، "فلا ينبغي لصاحب هذه الصناعة من النظم والنثر أن يهمل من علم العربية ما يخفى عليه بإهماله اللحن الخفيّ...."[١٩].

البلاغة غير النحو[٢٠]

إن كان النحويّ ينظر في دلالة عامة تتمثل في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللغوي، فإن عالم البيان يتجاوز ذلك، لينظر "في فضيلة تلك الدلالة، وهي دلالة خاصة، والمراد بها

١٥- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ١، ص ٩.

١٦- المصدر السابق، ج ١، ص ٣٧.

١٧- المصدر السابق، ج ١، ص ٢٩.

١٨- المصدر السابق، ج ١، ص ٢٩.

١٩- المصدر السابق، ج ١، ص ٣٢، ٣٤، ٩٣.

٢٠- العلاقة بين النحو والبلاغة دار حولها جدل كبير، قديما وحديثا، بين من يدعو إلى استقلال كل منهما عن قرينه، وبين من يدعو إلى التحامهما، ومن يدعو على تكاملهما: فسيبويه يضمن كتابه كثيرا من العناصر البلاغية، بل افتتح الكتاب بخمسة أبواب بلاغية. ينظر: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، (١٨٠هـ)، **الكتاب**، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨م، ج ١، ص ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦. وعبد القاهر بن محمد الجرجاني، (٤٧٧هـ)، **دلائل الإعجاز**، تعليق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة ودار المدني بجدة، ط ٣، ١٩٩٣م، مواضع كثيرة متفرقة، وفكرة الكتاب العظمى تقوم على أهمية النحو للبلاغة وتآخيهما. والسكاكي يجعل البلاغة تتمة للنحو: "وأوردت علم النحو بتمامه وتمامه بعلمي المعاني والبيان". ينظر: يوسف بن أبي بكر محمد السكاكي، (٦٢٦هـ)، **مفتاح العلوم**، مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٧م، ص ٣. وابن هشام يدعو إلى استقلالية ....

أن يكون على هيئة مخصوصة من الحسن، وذلك أمر وراء النحو والإعراب"[٢١]. وبذلك، يكون قد خطّ رسوما للنحويّ والبلاغيّ، إن يتجاوزها أي منهما يُخِلّ بصناعته، ويختل ميزانه. فالبلاغي ميدانه وراء النحو، وخوضه في النحو نكوص عن مهمته، وإخلال بغرضه ووظيفته.

ولذلك بادر في الصفحة الأولى من مقدمة كتابه إلى انتقاد ابن سنان الخفاجي، في كتابه **سر الفصاحة**[٢٢]، رغم أن هذا الكتاب هو ثاني كتابين وجدهما ابن الأثير من بين ركام التأليف البلاغي، وجدهما نافعين، ورغم أن الخفاجي كما يرى ابن الأثير قد "نبه فيه على نكت منيرة، فإنه قد أكثر مما قل به مقدار كتابه من ذكر الأصوات والحروف والكلام عليها... مما لا حاجة إلى أكثره"[٢٣].

والنحوي ميدانه المبدئي: الصحة والخطأ، وما يجوز وما لا يجوز، وعليه ألا يمد عينيه إلى ما وراء ذلك، وتكررت إشاراته إلى هذا الشأن وتنبيهاته عليه: فهو يقف مطولا ليفرق بين منهج النحو في وضعه، ومنهج البلاغة في وضعها[٢٤]. ويرى أن بلاغة بعض الأساليب يتقاصر عن إدراكها غير علماء البلاغة: "ومثل هذه الدقائق التي ترد في الكلام نظما كان أو نثرا لا يتفطن لها إلا الراسخ في علم الفصاحة والبلاغة"[٢٥]، وهي "لا تؤخذ من النحاة لأنها ليست من شأنهم"[٢٦]، وذلك لأن "فن الفصاحة والبلاغة غير فن النحو والإعراب"[٢٧]، و "النحاة لا فتيا لهم في مواقع الفصاحة والبلاغة، ولا معرفة

...أحدهما عن الآخر، لكنه ينزلق إلى شؤون البلاغة والتفسير، فيعتذر. ينظر: **مغني اللبيب**، ص ٨٥٣. وللمزيد من مثل هذا ينظر: عبد القادر حسين، **أثر النحاة في البحث البلاغي**، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ١٩٧٥م، معظم الكتاب. وتنظر دراسة الباحث: "المناهج النحوية والبلاغية بين الاستقلالية والتكاملية"، مجلة **الدراسات الإسلامية**، ص ١٢١-١٦١.

٢١- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ١، ص ٢٦.

٢٢- محمد عبدالله بن محمد بن سنان الخفاجي، (٤٦٦هـ)، **سر الفصاحة**، تحقيق: علي فودة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٤م، ص ١٥.

٢٣- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ١، ص ٢٤، ١٥٧.

٢٤- المصدر السابق، ج ١، ص ٨٥.

٢٥- المصدر السابق، ج ١، ص ٢٩٨.

٢٦- المصدر السابق، ج ٢، ص ١٥٣.

٢٧- المصدر السابق، ج ١، ص ٣٦٧.

لهم بأسرارهما من حيث إنهم نحاة"[٢٨]، ولذلك فإن "أسرار الفصاحة لا تؤخذ من علماء العربية، وإنما تؤخذ منهم مسألة نحوية أو صرفية"[٢٩].

ويبدو لهم عذيرا أحيانا، لكنه إعذار أقرب إلى الإنذار بأن لا يقربوا حدود البلاغة: "لكن عذرتهم في ذلك، فإن معرفة الفصاحة والبلاغة شيء خلاف معرفة النحو والإعراب"[٣٠]، "وهذا الموضع لا يستفتى فيه علماء العربية... فإن أهل كل علم أعلم به، ولا يعلم كل علم إلا صاحبه الذي قلب ظهره لبطنه، وبطنه لظهره"[٣١].

ويتخلى عن المهادنة والملاينة في أحايين كثيرة، فيواجه اللغويين بعامة، والنحاة بخاصة، إذا دنوا من ساحة البلاغة، ويزري بآرائهم، فقد نقد ثعلبا في الفصيح[٣٢]، وهاجم الفراء بقسوة[٣٣]، ونقد رأي أبي علي الفارسي[٣٤]، وفنّد آراء ابن جني في المجاز وغيره[٣٥]، ولذعه بسخرية في موضع آخر[٣٦]، وسلق المعري ووصمه بعمى البصر والبصيرة[٣٧]، وصال وحده في الميدان وجال، وعرض آراءه، وقدمها على أنها القول الفصل في كثير من المسائل البلاغية، بل النحوية، وهي التي تعنينا في هذا المقام، وسيتم الوقوف عليها، ومناقشتها في الجزء الثاني من هذه الدراسة.

هل طبق آراءه النظرية بفصل النحو عن البلاغة؟

دعا ابن الأثير إلى استقلالية العلوم، وعتب على ابن سنان خوضه في مسائل نحوية، وعاب على النحاة اقترابهم من ميدان البلاغة، وجعل للنحو رسوما، وللبلاغة مثلها، وبدا أن الأمر بين يديه قد استوى، وأن الحدود بين النحو والبلاغة قد بانت، فماذا حصل عند التطبيق؟

٢٨- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ١٥٢.

٢٩- المصدر السابق، ج ١، ص ٢٨٠.

٣٠- المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٧٦.

٣١- المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٧٧.

٣٢- المصدر السابق، ج ١، ص ٢٨٠.

٣٣- المصدر السابق، ج ٢، ص ١٩٢.

٣٤- المصدر السابق، ج ١، ص ٤١٠.

٣٥- المصدر السابق، ج ١، ص ٣٥٢، ج ٢، ص ٥٦، ٨٦.

٣٦- المصدر السابق، ج ١، ص ٣٦٧.

٣٧- المصدر السابق، ج ١، ص ٢٩٧.

المتصفح، على عجل، لكتاب **المثل السائر**، سيجد أن النحو حاضر في رحابه، ولا يكاد يغيب عن أيٍّ من أبوابه: فهو يتناول "معايش" وإشكالية يائها وهمزتها ١/ ٣٤، والاستثناء ١/ ٣٦، وحذف المضاف ١/ ٥٦، ٧٧، ٧٨، ٣٥١، وتتابع الإضافات ١/ ٢٩٣، ومخارج الحروف ١/ ١٥٧- ١٨٢، والجمع والمفرد ١/ ٢٨٢، والفعل "ودع"، وجمع المصادر ١/ ٢٨٠، ٢٨١، واسم الفاعل ١/ ٣٠٠، ٢٨٣، وفَعَلَ وافتعل ١/ ٢٨٤، وحروف العطف والجر وتعاقبها ١/ ٢٨٧، و٢/ ٤٦، والإدغام ١/ ٢٩١، ٢٩٧، ٢٩٨، وزيادة الحروف ١/ ٢٩٨، ٣٥٨، و٢/ ١٥٢، ١٥٧ وهمزة القطع والوصل ١/ ٢٩٨، ٢٩٩، والتفريق بين الموصوف والصفة ١/ ٢٩٩، والتوكيد ١/ ٣٥٣، و٢/ ١٧، ٥٤، وعطف المظهر على ضميره ٢/ ٢٢، ومصدر المرة ٢/ ٣١، والجملة الفعلية والاسمية ٢/ ٥١، والتكرير ٢/ ١٤٦، ١٥٥، والاعتراض ٢/ ١٧٢، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٨، والتنازع ٢/ ١٧٤، ١٧٥، وجموع القلة والكثرة ٢/ ٣٠٨، واستخدام الضمائر ٢/ ٣٠٩، والخبر والإنشاء ٢/ ٣٠١، والاشتقاق ٢/ ٣٠٩.

ويفرد أحاديث مطولة بعناوين خاصة لعناصر أساسها نحوي، مثل: الالتفات ٢/ ٣، والتقديم والتأخير ٢/ ٣٥، وقوة اللفظ لقوة المعنى ٢/ ٥٦، والإيجاز والحذف ٢/ ٦٨.

ولا يعنينا من النحو الخالص الذي ورد في **المثل السائر** إلا الاعتماد عليه لإثبات أن ابن الأثير لم يكن وفيا لآرائه النظرية التي ألحّ عليها، ونادى عبرها بضرورة الفصل بين النحو والبلاغة، فعند التطبيق وجد نفسه أحيانا مُنساقا إلى ميدان النحو، يردد آراء النحاة، ويخوض في الذين خاضوا.

وهذه الدراسة، كما تمت الإشارة في مطلعها، ليست معنية بالأحاديث النحوية الصرفة التي عرضها أو عرض لها ابن الأثير، بل العناية متوجهة نحو عينة من المسائل النحوية التي تناولها من وجهة نظر بلاغية. وفي ما يلي حديث موجز عن طائفة من المسائل التي عبر فيها ابن الأثير مجازا بين النحو والبلاغة، وتجلت بعض العناصر النحوية على هيئة غير تلك المألوفة في التناول النحوي، وبدا فيها النحو خادما مطواعا للمعنى، يكشف خطاياه ويظهر طواياه.

زيادة الحروف

زيادة الحروف قضية اختلف فيها العلماء بين مُقرّ بوجودها، ومُنكِر، وتجلت خطورتها عندما تم تناولها في القرآن الكريم، فإذا لم يكن في القرآن نقص، فمن القطع ألا تكون فيه زيادة، إذ الزيادة في المفهوم المألوف تمثل حشوًا لا داعي له ولا قيمة، وكلام الخالق سبحانه وتعالى مُنزّه عن ذلك.

وقد اعتاص النحاة في هذه المسألة كذلك[٣٨]، فتراءت أمامهم عناصر نحوية لا عمل نحويا لها، واستشعروا أن الإعراب فرع للمعنى، فهل يجوز أن تكون هذه العناصر بلا معنى إن كانت بلا عمل؟

ووجد جمهورهم الحل، فعمد إلى عدّ هذه الحروف زوائد في الإعراب، لكن لها معنى، وهو غالبًا التقوية والتوكيد. وقد وقف ابن الأثير على بعض هذه الآراء النحوية فتناولها بالتفنيد، وقدّم لنا تفسيره الجديد، ومنها قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَنْ أَرَادَ أَن يَبْطِشَ بِٱلَّذِى هُوَ عَدُوٌّ لَّهُمَا قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ أَتُرِيدُ أَن تَقْتُلَنِى كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًۢا بِٱلْأَمْسِ ۖ إِن تُرِيدُ إِلَّآ أَن تَكُونَ جَبَّارًا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾[٣٩].

بنظرة شمولية يستلهم ابن الأثير تكرير الحرف "أن" في هذه الآية، فقد سبق لسيدنا موسى عليه السلام، كما عرضت السورة نفسها، أن قتل رجلا نصرة لمستضعف، وها هو يستصرخه ثانية، فهل يقبل على القتل مجددا ليكون جبارا ظالما؟ اختلف المقام فاختلف الكلام، وتكررت "أن"، وفي تكريرها "دليل على أن موسى عليه السلام لم تكن مسارعته إلى قتل الثاني كما كانت مسارعته إلى قتل الأول، بل كان عنده إبطاء في بسط يده إليه، فعبر القرآن عن ذلك..."[٤٠].

ويضيف ابن الأثير ما يثبت قِصر النظر النحوي في هذا الموضع فيقول: "وجرت بيني وبين رجل من النحويين مفاوضة في هذه الآية، فقال: إن "أن" الأولى زائدة، ولو حذفت، فقيل: "فلما أراد يبطش"، لكان المعنى سواء، ألا ترى إلى قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا ۖ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[٤١].

وقد اتفق النحاة[٤٢] على أنّ "أنْ" الواردة بعد لمّا وقبل الفعل زائدة. فقلت له: النحاة لا فُتيا

٣٨- أورد السيوطي: "القياس يقتضي عدم حذف حروف المعاني، وعدم زيادتها، لأن وضعها للدلالة على المعاني، فإذا حذفت أخل حذفها بالمعنى الذي وضعت له، وإذا حكم بزيادتها نافى ذلك وضعها للدلالة على المعنى. ينظر: السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، ١٩٧٥م، ج ١، ص ٣٤، وانظر: ج ١، ص ٣٥، ٢٠٨، ج ٢، ص ١٤.

٣٩- سورة القصص، الآية: ١٩.

٤٠- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ١٥٢.

٤١- سورة يوسف، الآية: ٩٦.

٤٢- هذا رأي النحو الوظيفي. ينظر: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، (٣١٦هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتيلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٩٦م، ج ١، ص ٢٣٧، وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٥، ١٩٦٦م، ج ٣، ص١٦٧. و**مغني اللبيب**، ص ٥٠، ٥٢. والملاحظ أن الآراء النحوية في كثير من المسائل المعنية في هذا البحث تتشابه وتتراسل، وتم اختيار بعضها ليمثل جمهرتها.

لهم في مواقع الفصاحة والبلاغة، ولا عندهم معرفة بأسرارهما، من حيث إنهم نحاة.ولا شك أنهم وجدوا "أنْ" ترد بعد لمّا وقبل الفعل في القرآن الكريم، وفي كلام فصحاء العرب، فظنوا أن المعنى بوجودها كالمعنى إذا أسقطت، فقالوا: هذه زائدة. وليس الأمر كذلك"(٤٣).

هذا رأي النحو الوظيفي، لكن للبلاغة رأيا آخر كما يمثله ابن الأثير: "إذا وردت "لمّا"، وورد الفعل بعدها بإسقاط "أنْ" دل ذلك على الفور، وإذا لم تسقط لم يدلنا ذلك على أن الفعل كان على الفور، وإنما كان فيه تراخ وإبطاء"(٤٤).

ويمضي ابن الأثير في تفسير هذا المعنى وإجلائه، فلا بد أن يكون للفظ معنى، أي معنى، وهذه اللفظة "لو كانت زائدة لكان ذلك قدحا في كلام الله تعالى، وذاك أن يكون قد نطق بزيادة في كلامه لا حاجة إليها، والمعنى يتم بدونها، وحينئذ لا يكون كلامه معجزا؛ إذ من شروط الإعجاز عدم التطويل الذي لا حاجة إليه. وإن التطويل عيب في الكلام، فكيف يكون ما هو عيب في الكلام من باب الإعجاز؟ هذا محال"(٤٥).

ويطبق المبدأ نفسه على ذكر "أن" في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا ۖ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾(٤٦)، فقد طال الأمد بين إلقاء سيدنا يوسف عليه السلام في الجبّ، وبين مجيء البشير. وحضور "أنْ" بالذكر هنا شاخص لاستحضار هذا الإبطاء البعيد، ويعلق: "وهذه دقائق ورموز لا تؤخذ من النحاة، لأنها ليست من شأنهم"(٤٧).

لا شك أن نظرة البلاغي هنا أدق وأشمل وأعمق من نظرة النحوي الذي ارتضى إطلاق قول عام بأن الزيادة تفيد التوكيد. لكن الإنصاف يقتضي الإشارة إلى أن النحاة بعضهم التفت إلى هذه الدقائق التي جعل فيها ابن الأثير نفسه رائدا سابقا.

قال أبو حيان: "وزعم الزمخشري أنه ينجرّ مع التوكيد معنى آخر، فقال في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالُوا۟ لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ ۖ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ

٤٣- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ١٥٢.

٤٤- المصدر السابق، ج ٢، ص ١٥٢.

٤٥- المصدر السابق، ج ٢، ص ١٥٣.

٤٦- سورة يوسف، الآية: ٩٦.

٤٧- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ١٥٣.

كَانَتۡ مِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ ﴾(٤٨)، دخلت "أن" في هذه القصة، ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُنَآ إِبۡرَٰهِيمَ بِٱلۡبُشۡرَىٰ قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞۖ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجۡلٍ حَنِيذٖ ﴾(٤٩)، تنبيها وتأكيدا على أن الإساءة كانت تعقب المجيء، فهي مؤكدة في قصة لوط للاتصال واللزوم، ولا كذلك في قصة إبراهيم إذ ليس الجواب كالأول"(٥٠).

لا يتفق هذا الرأي مع قول ابن الأثير الذي جعل في ورود "أنْ" إشارة إلى الاستبطاء، لكنَّ فيه تلمسا لدور الزمن في التوكيد وعدمه، ولعل هذا كان إرهاصا لآراء ابن الأثير.

ويواجه ابن الأثير النحاة، في ادعائهم زيادة "ما" في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡۖ وَلَوۡ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلۡقَلۡبِ... ﴾(٥١)، فهو لا يرى قول النحاة في زيادتها صوابا. فقد وجدت لمعنى لم يتفطنوا إليه، إنها "وردت تفخيما لأمر النعمة التي لان بها رسول الله صلى الله عليه وسلم له*، وهي محض الفصاحة، ولو عري الكلام منها لما كانت له تلك الفخامة"(٥٢).

ويبين أن هذه الـ: "ما" التي تفيد التفخيم جرت على اللسان العربي، ويدلل على ذلك بقول الزباء: "ولكنه شيمة ما أناس"، في حكاية ذات مغزى، وهي طريفة ومشهورة ، أوردها ابن الأثير، وعقب عليها بالقول: إن "ما" تملأ الكلام في مثل هذا المقام تفخيما وتعظيما، "ولو أسقطت لما كان للكلام ههنا هذه الفخامة والجزالة، ولا يعرف ذلك إلا أهله من علماء الفصاحة والبلاغة"(٥٣).

ويجدها سانحة مواتية ليزري على من زعم في القرآن زيادة لا معنى لها، فهو "إما أن يكون جاهلا بهذا القول، وإما أن يكون متسمحا في دينه واعتقاده"(٥٤).

٤٨- سورة العنكبوت، الآية: ٣٣.

٤٩- سورة هود، الآية: ٦٩.

٥٠- **مغني اللبيب**، ص٥٢.

٥١- سورة آل عمران، الآية: ١٥٩.

* هكذا وردت، ولعل الصواب: "لهم".

٥٢- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ١، ص ٣٥٨.

٥٣- المصدر السابق، ج ١، ص ٣٥٨. ولاستكمال قول الزباء، وحكاية هذا القول، ينظر: المكان نفسه.

٥٤- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ١، ص ٣٥٨. وينظر في زيادة ما للمقاربة: **الأصول في النحو**، ج ١، ص ٢٥٨، و**أوضح المسالك**، ج ٢، ص ١٥٥، و**مغني اللبيب**، ص٤١١، ٤٠٣.

غير أن ابن الأثير لا ينكر زيادة بعض الحروف في كلام البشر، ويؤكد أن الزائد حيثما ورد يطعن في فصاحة الكلام، ويطامن من بلاغته، يقول: أنشد بعض الأدباء بيتا لـ: دِعبل، وهو:

شفيعَكَ فاشكُر في الحوائج إنه يصونك عن مكروهها وهو يخلق

فقلت له: عجز هذا البيت حسن، وأما صدره فقبيح، لأنه سبكه قلقا نافرا، وتلك "الفاء" التي في قوله: "شفيعك فاشكر كأنها ركبة البعير، وهي في زيادتها كزيادة الكرش"(٥٥). وعندما توهم محاوره أن "الفاء" هذه تشبه الفاء في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ ۝١ قُمۡ فَأَنذِرۡ ۝٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرۡ﴾(٥٦)، واجهه ابن الأثير بالعلم، فأثبت أن "فاء" دعبل زائدة لا معنى لها، والفاء هنا عاطفة. "ولو جاءت في السورة كما جاءت دعبل* ـ وحاش لله من ذاك ـ لابتدئ الكلام، فقيل: ربك فكبر، وثيابك فطهر، لكنها لما جاءت بعد "فإنه ينبو عن الفاء في قول دعبل ويستثقلها، ولا يوجد ذلك في "الفاء" الواردة في السورة"(٥٧) ويبين أن المحاور بعدما سمع هذا الكلام قد أذعن بالتسليم، فعلق ابن الأثير: "ومثل هذه الدقائق التي ترد في الكلام نظما كان أو نثرا لا يتفطن لها إلا الراسخ في علم الفصاحة والبلاغة"(٥٨).

الاعتراض

انصب جلّ اهتمام النحويين في هذا الباب على ما يجوز منه وما لا يجوز، فالنسق الترتيبي للجملة العربية، يجعل عناصرها متضامة، يجوز في بعض المواضع أن يفصل فاصل عارض بين عنصرين متلازمين، ولا يجوز الفصل بين عناصر متلازمة أخرى، وسمّوا ذلك اعتراضا، وسلكوا جملة الاعتراض ضمن الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وأغفلوا الإشارة إلى أغراض هذا الاعتراض وفوائده، ولا يُظن أنهم لم ينتبهوا لذلك، لكنهم لم ينبهوا عليه بالتأكيد اللازم(٥٩).

أما ابن الأثير فقد تجاوز الجهد النحوي الشكليّ، ونظر في آثار الاعتراض المعنوية، وكان قد جعل جلّ كتابه في مقالتين: الأولى للألفاظ، والثانية في الصناعة المعنوية(٦٠)، التي جعل لها الشرف

٥٥- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ١، ص ٢٩٨.

٥٦- سورة المدثر، الآيات: ١- ٤.

* هكذا وردت، ولعل الصواب: كما جاءت عند دعبل.

٥٧- المصدر السابق، ج ١، ص ٢٩٨.

٥٨- المصدر السابق، ج ١، ص ٢٩٨. ولرأي النحاة في زيادة "الفاء" ينظر: **مغني اللبيب**، ص ٢١٩.

٥٩- ينظر في مواضع الاعتراض: **الخصائص**، ج ١، ص ٣٣٥-٣٤١، **مغني اللبيب**، ص ٥٠٦.

٦٠- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ١، ص ٣٠١.

الأعلى، "فالعرب إنما تحسّن ألفاظها وتزخرفها عناية منها بالمعاني التي تحتها، فالألفاظ إذًا خدم المعاني، والمخدوم لا شك أشرف من الخادم"(٦١).

ومضى يستعرض الأنواع التي تخدم المعاني، فجعلها ثلاثين نوعا، أحدها الاعتراض: فوضع له حدا هو "كل كلام أدخل فيه لفظ مفرد أو مركب لو أسقط لبقي الأول على حاله"(٦٢). ومثَّل له، وبادر إلى التفريق في شأنه بين الجهد النحوي، وجهده البلاغي فقال: "واعلم أن الجائز منه وغير الجائز إنما يؤخذ من كتب العربية، فإنه يكون مستقصى فيها... وليس هذا مكانه، لأن كتابنا هذا موضوع لمن استكمل معرفة ذلك... وليس المراد هنا من الاعتراض إلا ما يفرق بين الجيد والرديء، لا ما يعلم به الجائز وغير الجائز"(٦٣).

وجعل الاعتراض قسمين: "أحدهما لا يأتي في الكلام إلا لفائدة، وهو جارٍ مجرى التوكيد، والآخر: أن يأتي في الكلام لغير فائدة، فإما أن يكون دخوله فيه كخروجه منه، وإما أن يؤثر في تأليفه نقصا، وفي معناه فسادا"(٦٤). ويعرض أمثلة لما يأتي الكلام لفائدة، فيبين الغرض الذي جاء لأجله الاعتراض، والفائدة المعنوية التي تحققت بإيراده.

من ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦ إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ ۝٧٧ فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ﴾(٦٥)، في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ اعتراض بين القسم: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾، وبين جوابه: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾. وفي هذا الاعتراض نفسه اعتراض داخلي أيضا، بين الموصوف "قَسَم" وصفته "عظيم" بقوله تعالى: ﴿لَّوۡ تَعۡلَمُونَ﴾.

وفائدة الاعتراض بين القسم وجوابه "إنما هي تعظيم لشأن المقسم به في نفس السامع"(٦٦)، وفائدة الاعتراض بين الموصوف وصفته لإعلان أن ذلك الأمر "لو علم وُفِّي حقه من التعظيم، وهذا مثل قولنا: إن هذا الأمر لعظيم بحيث لو تعلم يا فلان عِظمه لقدّرته حق قدره، فإن ذلك يكبر في نفس

٦١- المصدر السابق، ج ١، ص ٣٤٢.

٦٢- المصدر السابق، ج ١، ص ١٧٢.

٦٣- المصدر السابق، ج ١، ص ١٧٢.

٦٤- المصدر السابق، ج ١، ص ١٧٢-١٧٣.

٦٥- سورة الواقعة، الآيات: ٧٥-٧٨.

٦٦- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ١٧٣.

المخاطب، ويظل متطلعا إلى معرفة علمه"(٦٧).

وفي قوله تعالى: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾(٦٨). وقع اعتراض بالمصدر "سبحانه" بين مفعولي الفعل "يجعلون"، "وهو مصدر يدل على التنزيه، فكأنه قال: ويجعلون لله البنات، وهو منزه عن ذلك"(٦٩).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾(٧٠). فقد ورد اعتراض بين "إذا" وجوابها بقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ ﴾، "وفائدته إعلام القائلين "إنه مفترٍ" أن ذلك من الله وليس منه، وأنه أعلم بذلك منهم"(٧١).

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَءْتُمْ فِيهَا وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٧٢﴾ فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾(٧٢)، ففي قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ اعتراض بين المعطوف ﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ ﴾ والمعطوف عليه ﴿فَٱدَّٰرَءْتُمْ فِيهَا ﴾، وفائدة الاعتراض هنا "أن يقرر في نفوس المخاطبين وقلوب السامعين أنّ تدارُؤَ بني إسرائيل في قتل تلك النفس لم يكن نافعا لهم في إخفائه وكتمانه، لأن الله تعالى مظهر ذلك"(٧٣).

وهكذا، يتبع ابن الأثير أمثلة ناصعة للاعتراض، ويتلمّس فوائدها، ويقارب بين النص بوجود الاعتراض وعدم وجوده، فيرى أن بلاغة النص بوجود الاعتراض، فالاعتراض قد طبق مَفصِل البلاغة، وذلك مما لا يخفى على البليغ. وينص على أن الاعتراض قد ورد في القرآن كثيرا، ويحاول أن يضع له قاعدة لامّة، وفائدة جامعة، فيشير إلى أنه يرد "في كل موضع يتعلق بنوع من خصوصية المبالغة في المعنى المقصود"(٧٤). ولا يغفل الشعر، فيرى أن الاعتراض الجيد إن ورد في الشعر، "كسا الكلام لطفا إن كان

٦٧- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ١٧٣.

٦٨- سورة النحل، الآية: ٥٧.

٦٩- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ١٧٣.

٧٠- سورة النحل، الآية: ١٠١.

٧١- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ١٧٤.

٧٢- سورة البقرة، الآيتان: ٧٢-٧٣.

٧٣- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ١٧٤.

٧٤- المصدر السابق، ج ٢، ص ١٧٤.

غزلا، وكساه أبهة وجلالا إن كان مديحا... وإن كان هجاء كساه تأكيدا وإثباتا"[٧٥]، ويمثل لبعض ذلك بقول جرير:

ولقد أراني ـ والجديد إلى بلى ـ في موكب طُرُف الحديث كرام

ففيه اعتراض بين مفعولي أرى، بقوله: والجديد إلى بلى. "وإنما جاء بهذا الاعتراض تعزّيا عما مضى من تلك اللذة وذلك النعيم الذي فاز به من عشرة أولئك الأحباب"[٧٦].

ومنه قول كثير هاجيًا:

لو ان الباخلين ـ وأنت منهم ـ رأوك تعلموا منك المطالا

ففيه اعتراض بين اسم أن "الباخلين"، وخبرها "رأوك "، وهو "من محمود الاعتراض ونادره، وفائدته هنا التصريح بما هو المراد"[٧٧].

ثم يعمد إلى ذكر أمثلة يرد فيها الاعتراض لغير فائدة، ولا يكتسب به الكلام حسنا أو قبحا، كقوله: "لا أبا لك"[٧٨]، وأمثلة أخرى لا فائدة للاعتراض فيها، بل هو يفسد المعنى، ويشوه الكلام[٧٩]. وينظر للأمر نظرة شمولية إذ يرى أن هذا الاعتراض غير الحميد إنما يقع في الشعر أكثر من وقوعه في النثر، ولا عذر للناثر إذا وقع فيه، "وذاك أن الناظم مضطر إلى إقامة ميزان الشعر، وربما كان مجال الكلام عليه ضيقا، فيلقيه طلب الوزن في مثل هذه الورطات، وأما الناثر فلا يضطر إلى إقامة الميزان الشعري، بل يكون مجال الكلام عليه واسعا، ولهذا إذا اعتَرَض في كلامه اعتراضا يفسده توجه عليه الإنكار، وحق عليه الذم"[٨٠].

وعلى كل حال؛ فالذي يعنينا هو الاعتراض الذي يرد الكلام لفائدة، فذلك هو الذي يخدم المعنى الذي وجد النحو لأجل إجلائه. بل إن في تتبع فوائد الاعتراض الجيد، أحيانا، حلا لإشكال يدور

٧٥- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ١٧٥.

٧٦- المصدر السابق، ج ٢، ص ١٧٥.

٧٧- المصدر السابق، ج ٢، ص ١٧٥.

٧٨- المصدر السابق، ج ٢، ص ١٧٧-١٧٨.

٧٩- المصدر السابق، ج ٢، ص ١٧٨-١٧٩.

٨٠- المصدر السابق، ج ٢، ص ١٧٩.

طويلا في كتب النحو، ومن ذلك بعض أمثلة التنازع[٨١]، كقول امرئ القيس:

ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

ولكنما أسعى لمجد مؤثَّل وقد يدرك المجد المؤثَّل أمثالي

لعله رمي طائش السهام، ذلك الجهد الذي يبذله النحويون في استرضاء القاعدة النحوية، واستيفاء عناصرها عندما جعلوا لفظ "قليل" حائرا بين الفاعلية والمفعولية، ولعل الأقرب إلى الصواب، والأهم للمعنى أن يُلتفت إلى أن أصل المراد: كفاني قليل من المال، "فاعترض بين الفعل وفاعله بقوله: "ولم أطلب"، وفائدته تحقير المعيشة أنها تحصل بغير طلب ولا عناء، وإنما الذي يحتاج إلى الطلب هو المجد المؤثَّل"[٨٢]. وأما مفعول الفعل "أطلب" في جملة الاعتراض فهو مُقدَّر يشي به السياق، ويشف عنه، وذِكره يحط من بلاغة الكلام، وينأى به عن المقصود.

توكيد الضميرين

يتناول النحاة توكيد الضمائر تناولًا عامًا يعرضون فيه لبعض مواضعه، ويعرضون الجائز وغير الجائز منه[٨٣]. وابن الأثير يعي ذلك، فهو حين جعل هذا التوكيد أحد أنواع الصناعة المعنوية، بادر إلى التفريق بين حد النحو وحد البلاغة بشأنه، بسؤال: "إن قيل في هذا الموضع: إنّ الضمائر مذكورة في كتب النحو، فأي حاجة إلى ذكرها هنا، ولم نعلم أن النحاة لا يذكرون ما ذكرته"[٨٤]؟

فيجيب مائزا بين نحو النحوي، ونحو البلاغي: "إن هذا يختص بفصاحته وبلاغته، وأولئك لا يتعرضون إليه، إنما يذكرون عدد الضمائر، وأن المنفصل منها كذا، والمتصل كذا، ولا يتجاوزون ذلك، وأما أنا فإني أوردت في هذا النوع أمرا خارجا عن الأمر النحوي"[٨٥]. ويحصر أنواع هذا التوكيد في ثلاثة: تأكيد المتصل بالمنفصل، والمنفصل بمنفصل مثله، والمتصل بمتصل مثله، ويضع قاعدة عامة لشرعية

٨١- ينظر: ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج ١، ص ٢٤٩، ج ٢، ص ٢١، **ومغني اللبيب**، ص ٦٦٠.

٨٢- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ١٧٥.

٨٣- ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج ٢، ص ١١٩، وأبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، (٥٣٨هـ)، **المفصل في علم العربية**، دار الجيل، بيروت، ط ٢، (د.ت)، ص ١٢٤، و ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج ١، ص٢٦٠، وبهاء الدين عبدالله بن عقيل، (٧٦٩هـ)، **شرح ابن عقيل**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط ١٥، ١٩٧٢م، ج٢، ص ٢١٦، والسيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج ٢، ص ٩١.

٨٤- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ١٧.

٨٥- المصدر السابق، ج ٢، ص ١٧.

هذا التوكيد وفائدته: "إذا كان المعنى المقصود معلوما ثابتا في النفوس، فأنت بالخيار في توكيد أحد الضميرين فيه بالآخر، وإذا كان غير معلوم، وهو مما يُشك فيه، فالأولى حينئذ أن يؤكد أحد الضميرين بالآخر في الدلالة عليه، لتقرره وتثبته"(٨٦). ويعرض أمثلة لكل نوع:

فمن توكيد المتصل بالمتصل قوله تعالى: ﴿ فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا لَقِيَا غُلَٰمًا فَقَتَلَهُۥ قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةًۢ بِغَيْرِ نَفْسٍ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا نُّكْرًا ﴿٧٤﴾ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا ﴾(٨٧). وكان قد ورد قوله تعالى في أمر السفينة قبل هذا مباشرة: ﴿ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا ﴾، يبين ابن الأثير أن التوكيد ورد في شأن الغلام، ولم يرد في أمر السفينة "للزيادة في مكافحة العتاب على رفض الوصية مرة على مرة، والوسم بعدم الصبر، وهذا كما لو أتى الإنسان ما نهيته عنه، فلمته وعنفته، ثم أتى ذلك مرة ثانية، أليس أنك تزيد في لومه وتعنيفه؟ وكذلك فعل هنا، فإنه قيل في الملامة أولا: ﴿أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ ﴾، ثم قيل ثانيا: ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ ﴾(٨٨). ويعلق: "وهذا موضع يدِقّ عن العثور عليه ببادرة النظر ما لم يعط التأمل فيه حقه"(٨٩).

ومن توكيد المتصل بالمنفصل قوله تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾ قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾(٩٠)، اقتضى المقام التوكيد، فسيدنا موسى تكاد تصرعه رهبة التحدي في المحفل العظيم، وعصيّ السحرة الكاذبة تراءت أفاعيَ تملأ الرحب، وهو وحيد لا يملك إلا صدقا وعصا، و "لم يكن متيقنا أنه غالب للسحرة"(٩١)، فجاء التوكيد "أنفى للخوف من قلب موسى، وأثبت في نفسه للغلبة والقهر. ولو قال: لا تخف إنك الأعلى، أو: فأنت الأعلى، لم يكن له من التقرير، والإثبات لنفي الخوف ما لقوله: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾(٩٢).

ومن توكيد المنفصل بالمنفصل قول أبي تمام:

لا أنت أنت ولا الديار ديار　　خَفَّ الهوى وتولَّت الأوطارُ

٨٦- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ١٧.

٨٧- سورة الكهف، الآيتان: ٧٤- ٧٥.

٨٨- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ١٨.

٨٩- المصدر السابق، ج ٢، ص ١٨.

٩٠- سورة طه، الآيتان: ٦٧-٦٨.

٩١- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ٢٠.

٩٢- المصدر السابق، ج ٢، ص ١٨.

أُكد الضمير المنفصل الأول "أنت" بمنفصل مثله، وجاء محاكاة صادقة للواقع. فالشاعر هو الشاعر، والديار هي الديار، لكن "البواعث التي كانت تبعث على قضاء الأوطار زالت، فبقي ذلك الرجل وليس هو هو على الحقيقة، ولا الديار في عينه من الحسن تلك الديار"(٩٣). وكذا قول المتنبي:

قبيلٌ أنتَ أنتَ وأنت منهم وجَدُّك بشرٌ الملكُ الهمامُ

بتجاوز عوص التقديم والتأخير في البيت يكون المراد: قبيل أنت منهم، وأنت أنت...، فالممدوح منهم، لكنه منفردٌ عنهم. "ولو مدحه بما شاء الله لما سدّ مَسَدّ قوله: أنت أنت، أي: أنت المشار إليه بالفضل دون غيرك"(٩٤).

ولا يغيب عن بال ابن الأثير أن غياب التوكيد رغم جوازه ـ أحيانا ـ يكون أبلغ من إيراده، فلو كان توكيد أحد الضميرين بالآخر "أبلغ من الاقتصار على أحدهما لورد ذلك عند ذكر الله تعالى نفسه، حيث هو أولى بما هو أبلغ وأوكد من القول"(٩٥)، لكنه تعالى يقول: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾(٩٦)، فلم يؤكد قائلا: إنك أنت على كل شيء قدير؛ لأن "العلم بأن الله على كل شيء قدير لا يفتقر إلى تأكيد يقرره"(٩٧). فما يجيزه النحو وما لا يجيزه، غير ما يستجيده البيان وما لا يستجيده.

مقام التوكيد بالنون

يقف النحاة مطولا على امتناع التوكيد بالنون، وجواز ذلك، ووجوبه، ويمثلون للتوكيد الواجب بالقول: والله لأقومَنّ. ففي مثل هذا المثال استوفى التوكيد عناصره اللازمة لجعله واجبا(٩٨). وابن الأثير يفرق بين ما يوجبه النحو وبين ما يتطلبه المقام، فالتوكيد ـ وإن كان واجبا نحويا ـ

٩٣- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ٢٠.

٩٤- المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٠.

٩٥- المصدر السابق، ج ٢، ص ١٩.

٩٦- سورة آل عمران، الآية: ٢٦.

٩٧- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ١٩.

٩٨- ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج ٢، ص ١٩٩، والزمخشري، **المفصل**، ص ٣٣٠، وابن هشام، **أوضح المسالك**، ج ٣، ص ١٢٦، و**مغني اللبيب**، ص ٤٤٣، وبهاء الدين، **شرح ابن عقيل**، ج ٢، ص ٣٠٨، وأبو الحسن علي نور الدين بن محمد الأشموني، (٩٢٩هـ)، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الحميد السيد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، (د.ت)، ج ٣، ص٣٨٨.

"إذا استعمل عبثا لغير فائدة تقتضيه، فإنه لا يكون استعماله إلا من جاهل بالأسرار المعنوية، وأما ما يمثل به النحاة من قول القائل: والله لأقومن، فإنه مثال نحوي يضرب للجواز، وإلا فإذا قال القائل: والله لأقومن، وأكده، كان ذلك لغوا، لأنه ليس في قيامه من الأمر العزيز، ولا من الأمر العسير ما يحتاج معه إلى التأكيد، بل لو قال: والله لأقومن إليك، مهددا له، لكان ذلك واقعا في موقعه، فافهم هذا، وقس عليه"(٩٩).

وما قاله في التوكيد بالنون، قال مثله في التوكيد باللام، وبالعدول في الخطاب من الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية، فلا يحسن ذلك إلا حيث كان المقام يتطلبه ويستلزمه، وإلا كان عبثا يحط من قيمة الكلام ولا يشفع له أن النحو يجيزه(١٠٠).

التقديم والتأخير

يتناول النحاة مسائل التقديم والتأخير وفق ورودها في الأبواب النحوية، ويشيرون إلى الجائز منها وغير الجائز، وهم في ذلك مقيّدون إلى متطلبات صناعتهم، ومستلزمات العامل النحوي وفروضه المرضيّة(١٠١). وقد وقف ابن الأثير على بعض مواضع التقديم والتأخير، لكنه تجاوز الجواز فيها وعدم الجواز، ونظر في أسرارها الدقيقة، وتأثيرها في النظم لفظا ومعنى.

فالمفعول به يتقدم على الفعل والفاعل، كقولك: زيدًا ضربت، بدل أن تقول: ضربت زيدا. لأن في قولك الأول تخصيصا لزيد بالضرب دون غيره، أما إذا قدمت الفعل فأنت في رحب الاختيار أن توقعه على أي مفعول شئت(١٠٢). ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾(١٠٣). ولم يقل: بل اعبد الله، "لأنه إذا تقدم وجب اختصاص العبادة به دون غيره"(١٠٤). وقد يرد تقديم المفعول به قصد

٩٩- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ٥٥.

١٠٠- المصدر السابق، ج ٢، ص ٥١.

١٠١- خصه ابن السراج بباب مستقل. ينظر: **الأصول في النحو**، ج ٢، ص ٢٢٢، وكذلك فعل ابن جني، **الخصائص**، ج٢، ص ٣٨٢، والسيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج ١، ص ١٤٠. وينظر: **تفاريق في المفصل**، ص ٢٤، ٦٢، و**أوضح المسالك**، ج ١، ص ٣٦١، ٣٦٢، و**شرح ابن عقيل**، ج ١، ص ٢٢٧، ٤٨٥، ٤٨٧، ٦٠١، ٦٤١، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٧٠. وكان سيبويه قد فتح الباب لحديث بلاغي في عبارة رائقة دارت في كتب البلاغة طويلا إذ قال بشأن ترتيب الفاعل والمفعول به: "كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم". ينظر: **الكتاب**، ج ١، ص ٣٤.

١٠٢- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ٣٥.

١٠٣- سورة الزمر، الآية: ٦٦.

١٠٤- **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ٣٦.

تزيين نظم الكلام كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾(١٠٥)، فجاء الضمير "المفعول به" على فعله "لمراعاة حسن النظم السجعيّ الذي هو حرف النون، ولو قال: نعبدك ونستعينك لذهبت تلك الطلاوة، وزال ذلك الحسن"(١٠٦).

وكذا الحال في تقديم المفعول به على الفاعل في قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾(١٠٧)، إذ الأصل: فأوجس موسى في نفسه خيفة، فحصل التقديم قصدا لتحسين النظم(١٠٨).

ويجعل التقديم لهذا الغرض جوابا عن بعض إشكالات أسلوب الاشتغال، الذي اشتجرت فيه الآراء النحوية، واشتدّ بشأنه الخلاف وطال، كقوله تعالى: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ۝٣٠ ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾(١٠٩)، وقوله تعالى: ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴾(١١٠)، والخبر قد يتقدم على المبتدأ، كقوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مِن دِيَٰرِهِمْ لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِ ۚ مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُوا۟ ۖ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا۟ ۖ وَقَذَفَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ فَٱعْتَبِرُوا۟ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ ﴾(١١١)، تقدم الخبر "حصونهم" على المبتدأ "مانعتهم"؛ لأن في ذلك "دليلا على فرط اعتقادهم في حصانتها، وزيادة وثوقهم بمنعها إياهم"(١١٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۖ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ ۖ وَٱهْجُرْنِى مَلِيًّا ﴾(١١٣)، فقد تقدم الخبر "راغب" على المبتدأ "أنت"، لأنه كان أهم عندهم، وهو به شديد العناية، وفي ذلك ضرب من التعجب والإنكار لرغبة إبراهيم عن آلهته، وأن آلهته لا ينبغي أن يرغب عنها(١١٤).

١٠٥- سورة الفاتحة، الآية: ٥.

١٠٦- **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ٣٦. ولعل من المفيد الالتفات إلى ما في هذا التقديم من تخصيص العبادة لله وحده، والاستعانة به ـ سبحانه ـ دون سواه.

١٠٧- سورة طه، الآية: ٦٧.

١٠٨- **المثل السائر**، ج ٢، ص ٣٦-٣٧. ويجدر الالتفات إلى أن في هذا التقديم مسارعة إلى إثبات الخوف في نفس موسى.

١٠٩- سورة الحاقة، الآيتان: ٣٠-٣١.

١١٠- سورة يس، الآية: ٣٩.

١١١- سورة الحشر، الآية: ٢.

١١٢- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ٣٨.

١١٣- سورة مريم، الآية: ٤٦.

١١٤- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ٣٨.

ومن دقيق أسرار هذا التقديم قوله تعالى: ﴿وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾(١١٥)، فلم يقل: فإذا أبصار الذين كفروا شاخصة لتخصيص الأبصار بالشخوص، وتخصيص الشخوص بالذين كفروا دون غيرهم(١١٦).

ومثل هذا قوله صلى الله عليه وسلم وقد سئل عن ماء البحر، فقال: "هو الطهور ماؤه، الحلّ ميتته" أي: الذي ماؤه طهور، وميتته حِلّ.

ويتقدم الظرف على متعلّقه، كقوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾(١١٧)، "فإنه إنما قَدّم الظرفين هنا: ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ﴾ ليدل بتقديمهما على اختصاص الملك والحمد بالله دون غيره"(١١٨). ويعرض أمثلة أخرى تقدم فيها الظرف للاختصاص أو لمراعاة حسن نظم الكلام(١١٩). ويمر عَجِلا على تقديم الحال والمستثنى دون أن يمثل لهما بآيات كما فعل في ما تقدم عليهما(١٢٠).

ثم يقف مطولا على أمثلة يجيزها النحو، لكنها تكون وبالا على المعاني، فتغرق الكلام في معاظلة معنوية تجعله قلقا شائها، وتجعل المراد منه غائما نائيا.ومنه قول الفرزدق(١٢١):

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حيّ أبوه يقاربه

والأصل: وما مثله في الناس حيّ يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوه. ويعلق ابن الأثير: "واعلم أن هذا الضرب من الكلام هو ضد الفصاحة، لأن الفصاحة هي الظهور والبيان، وهذا عارٍ عن هذا الوصف"(١٢٢).

الحذف

وقف ابن الأثير مطولا على أسلوب الإيجاز في العربية، وخصّه بالنوع الخامس عشر من أنواع

١١٥- سورة الأنبياء، الآية: ٩٧.

١١٦- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ٣٨-٣٩.

١١٧- سورة التغابن، الآية: ١.

١١٨- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ٣٩.

١١٩- المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٩-٤٠.

١٢٠- المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٠-٤١.

١٢١- المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٩.

١٢٢- المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٣.

الصناعة المعنوية، وخصص له حوالي خمسين صفحة من كتابه[١٢٣]، وتناول نوعيه: إيجاز القصر وإيجاز الحذف، ويعنينا منهما النوع الثاني[١٢٤]. وقد تناول فيه: حذف الجمل والجملة ٢/ ٧٧ـ، وحذف المفردات: كحذف الفاعل ٢/ ٨٦ـ٨٧، والفعل ٢/ ٨٧ـ٩١، والمفعول به ٢/ ٩١ـ، والمضاف والمضاف إليه ٢/ ٩٣ـ، وحذف الموصوف والصفة ٢/ ٩٤ـ، وحذف الشرط وجوابه ٢/ ٩٧ـ١٠٣، ووقع بينها حذف القسم وجوابه ٢/ ٩٩، وعرض لحذف المبتدأ ٢/ ١٠٣، وحذف لا ٢/ ١٠٣، وحذف الواو ٢/ ١٠٤.

وجرى في معظم حديثه على المنهج النحوي، فقد تنبه النحاة منذ فجرهم إلى حذف بعض العناصر اللازمة للقاعدة النحوية[١٢٥]، بل تجاوزوا ذلك إلى تقدير محذوفات لا تستدعيها صناعة النحو، وعاتبهم ابن هشام على ذلك وحاول ردهم؛ لأنه رأى في بعض ما يقدرونه من محذوفات تطاولًا منهم على صناعة البيان.

وابن الأثير سار على نهجهم، وردد آراءهم مؤيدا لهم أو مخالفا، ذاكرا أسماءهم أحيانا مثل: سيبويه[١٢٦]، والأخفش[١٢٧]، وابن جني الذي ذكر اسمه معارضا له[١٢٨]، لكنه ردد كلامه وأمثلته حرفا بحرف في الحديث عن حذف الصفة، وإن لم يسمّه[١٢٩]. وابن الأثير معذور في تقدير بعض المحذوفات التي يتطلبها المعنى، وسبل التعبير، وسلامة الأسلوب، ومحمود له ذلك، فتلك العناصر الغائبة التي يردّها إلى المشهد ضرورية للحمة كلام، قد نهض في ظاهره ما دلّ على محذوفه من عناصره، وإن كان هذا المحذوف ليس مطلوبا لإقامة القاعدة النحوية، فإنه ضروري جدا لاستقامة المعنى، وفي حذفه رفع

١٢٣- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ٦٨-١١٨.

١٢٤- المصدر السابق، ج ٢، ص ٧٤.

١٢٥- يدور الحذف في كتبهم مع العناصر النحوية حيث دارت، فيرد حذف المبتدأ والخبر والمفعول به والنعت والمنعوت ... في أبوابها الخاصة بها. لكن ابن جني خصه بباب مستقل ضمن شجاعة العربية. ينظر: **الخصائص**، ج ٢، ص٣٦٠-٣٨١. وكذلك فعل ابن هشام في **مغني اللبيب**، فقد خصّ هذا الموضوع بخاتمة خالصة، جمع فيها نثاره، وجلّ مسائله. ينظر: ص ٧٨٦- ٨٥٢.

١٢٦- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ٩٦.

١٢٧- المصدر السابق، ج ٢، ص ٩٣.

١٢٨- المصدر السابق، ج ٢، ص ٨٦.

١٢٩- المصدر السابق، ج ٢، ص ٩٦.

لمستوى البلاغة، وإعلاء شأن للبيان(١٣٠).

لكن مما قد يؤخذ على ابن الأثير إصراره على رد عناصر محذوفة، في ردّها انصياع للصنعة النحوية، وفي استحضارها انحدار ببلاغة الأسلوب، فالحذف في بعض المواضع مقصود لذاته، فيه انزياح واع عن رتابة متوقعة إلى أسلوب يثير التفكير، ويوقظ الإحساس إلى تلمّس ما حُذف لتبيُّن جمال حذفِه.

من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ۖ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا ۖ قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ ۖ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴿٢٣﴾ فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰٓ إِلَى ٱلظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّى لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَىَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴾(١٣١). يقول النحاة: حُذف المفعول به في الآيات أربع مرات، ويردد ابن الأثير قولهم، لكن ليس له عذرهم: هم يطلبون مفعولا به لكل فعل متعد، وتلك مهمة النحو، بينما مهمة البلاغة أن تطرد هذا المحذوف من الذهن، لأن مطاردة المسقيّ والمذود والمُصْدَر لمعرفتها لن تزيدنا علما ذا بال، والأمر بيّن معروف من شواهد المقام وسياق الحال.

واللافت أن كل من رصد المفاعيل المحذوفة في الآيات، في ما وصلتُ إليه، جعلها أربعة، وهي في الواقع خمسة مفاعيل للأفعال: يسقون، تذودان، يُصدر، نسقي، سقى، على التوالي.

ويميل ابن الأثير إلى رأي النحو الكوفي في جواز حذف الفاعل(١٣٢) في مثل قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ ﴿٢٦﴾ وَقِيلَ مَنْ ۜ رَاقٍ ﴾(١٣٣)، وقول حاتم:

أما ويّ ما يغني الثراءُ عن الفتى إذا حشرجتْ يوما وضاق بها الصدرُ

وقول العرب: "أرسلتْ"، إذا أمطرت السماء.

هو يقدر فاعلا محذوفا للأفعال: بلغت، وحشرجت، وأرسلت. والفاعل مضمر في النفس، إن غاب ذكره فإنه حاضر عيان يملأ المكان، فهل تبلغ التراقي وتحشرج في الصدر إلا الروح؟ وهل من حاجة إلى ذكر السماء وقد همى المطر؟

١٣٠- تنظر أمثلة في حذف السؤال المقدر، ج ٢، ص ٧٧، والاستئناف، ج ٢، ص ٧٨، والاكتفاء بالسبب عن المسبب والعكس، ج ٢، ص ٧٩، والإضمار على شريطة التفسير، ج ٢، ص ٨١، والجمل المكملة للسرد القصصي، ج ٢، ص ٨٢.

١٣١- سورة القصص، الآيتان: ٢٣-٢٤.

١٣٢- ينظر في موضوع حذف الفاعل: **أوضح المسالك**، ج ١، ص ٣٣٩، **وشرح ابن عقيل**، ج ١، ص ٥٥٠، **وشرح الأشموني**، ج ٢، ص ٩٨.

١٣٣- سورة القيامة، الآيتان: ٢٦-٢٧.

في الالتفات

اتكأ ابن الأثير على العناصر النحوية لتلمس أسباب الالتفات، وآثاره البيانية، فالنحو في هذا الموضع يرصد القول، ويقف على ظاهره، ولا يتتبع لمَ ورد الفعل بصيغة الماضي ثم عُدل إلى المضارع، ولمَ ورد العدد مفردا ثم عدل إلى المثنى أو الجمع، ولمَ جاء الخطاب بضمير المخاطب، ثم عدل إلى الغائب... إلخ.

إنه معنيّ بهذه العناصر الظاهرة، يرصدها ويعتني بالتقاط عواملها ومعمولاتها، أما جهد ابن الأثير فينصب على أسرار المخالفة في هذه الأساليب، والآثار المترتبة عليها التي تخدم المعنى، وتظهر الجمال، لأن "الانتقال من الخطاب إلى الغيبة، أو من الغيبة إلى الخطاب لا يكون إلا لفائدة اقتضته"(١٣٤). وينص على أن الأمر واسع، وتلك الفوائد "لا تحدّ بحد، ولا تضبط بضابط... فإنا قد رأينا الانتقال من الغيبة إلى الخطاب قد استعمل لتعظيم شأن المخاطب، ثم رأينا ذلك بعينه وهو ضد الأول، فعلمنا حينئذ أن الغرض الموجب لاستعمال هذا النوع من الكلام لا يجري على وتيرة واحدة، وإنما هو مقصور على العناية بالمعنى المقصود، وذلك المعنى ينشعب شعبا كثيرة لا تنحصر"(١٣٥).

ويمثل لذلك بقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾(١٣٦)، بعد قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾(١٣٧)، "فإنه إنما عدل فيه من الغيبة إلى الخطاب، لأن الحمد دون العبادة"(١٣٨).

ومن ذلك في السورة نفسها قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾(١٣٩)، صُرّح بالفاعل وهو الله عند ذكر النعمة "أنعمت"، وزوى عنه ذلك في الغضب "المغضوب عليهم"، ومن ذلك ظهر تعظيم الله بذكره تارة مخاطبا، وتارة أخرى بالغياب لا بالخطاب.

وعرض أمثلة أخرى للانتقال من الغائب إلى المخاطب(١٤٠)، ومن خطاب الغائب إلى

١٣٤- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ٤.

١٣٥- المصدر السابق، ج ٢، ص ٤.

١٣٦- سورة الفاتحة، الآية: ٥.

١٣٧- سورة الفاتحة، الآية: ٢.

١٣٨- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ٥.

١٣٩- سورة الفاتحة، الآية: ٧.

١٤٠- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ٥.

المتكلم[١٤١]، ومن خطاب المتكلم المفرد إلى الجماعة[١٤٢]، ومن المخاطب إلى الغائب[١٤٣]، وعرض للانتقال من الفعل المستقبل للأمر، ومن الماضي للأمر[١٤٤]، وللإخبار عن الماضي بالمستقبل، وعكسه[١٤٥]، وهو في كل الأمثلة يستبطن أعماق المعاني، ويرى أن في تغيير أساليبها دواعيَ معنوية، ودقائق بيانية، ينبغي أن يتم رصدها ببصائر صادقة.

ويزري على من يكتفي بالقول تعليقا على التنقل بين الأساليب: "تلك عادة العرب في كلامها". فهذا القول كما يرى "هو عكاز العميان"[١٤٦]، ولا يعجبه قول الزمخشري: إن في هذا التنقل تفننا في الكلام، وتطرية لنشاط السامع، وتنبيها له[١٤٧]، ففي قوله هذا غمز ببلاغة الكلام، لأنه لو كان حَسَنا لما ملّ منه السامع أو غفل عنه، وإنما الأمر، وراء ذلك كله: مقاصد جليلة يريد المتكلم أن يوصلها، وأغراض عظيمة يهدف إلى تحقيقها والوصول إليها.

في الحروف العاطفة والجارّة

ينصب جلّ عمل النحوي المختص على تعداد الحروف العاطفة والحروف الجارة، وعمل كل منها، وابن الأثير ليس بغافل عن مثل هذا عند إيراد هذا الموضوع في كتابه: "ولست أعني بإيرادها هنا ما يذكره النحويون من أن الحروف العاطفة تتبع المعطوف عليه في الإعراب، ولا أن الحروف الجارة تجرّ ما تدخل عليه، بل أمرا وراء ذلك، وإن كان المرجع فيه إلى الأصل النحوي"[١٤٨]. والواقع أن النحاة تجاوزوا فكرة العمل النحوي اللفظي لهذه الحروف، وتناولوا معانيها وفرقوا بينها في مقامات الاستعمال، وتنبهوا إلى تبادل مواقعها أحيانا[١٤٩]. وعليه، فلا يُعد جديدا ما أورده ابن الأثير حول ما تعنيه الواو من

١٤١- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ٦.

١٤٢- المصدر السابق، ج ٢، ص ٧.

١٤٣- المصدر السابق، ج ٢، ص ١٠.

١٤٤- المصدر السابق، ج ٢، ص ١١.

١٤٥- المصدر السابق، ج ٢، ص ١٢.

١٤٦- المصدر السابق، ج ٢، ص ٣.

١٤٧- المصدر السابق، ج ٢، ص ٣.

١٤٨- المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٦.

١٤٩- ينظر: **الأصول في النحو**، ج١، ص٤٠٩، ج ٢، ص ٢١٢-٢١٣، ج ٣، ص ١٧٦، و**أوضح المسالك**، ج ٢، ص١١٧، ج٣، ص٢٩، وينظر: **مغني اللبيب** حيثما ورد الحرف منها وفق ترتيبه الهجائي. وينظر: **شرح ابن عقيل**، ج٢، ص ١٥، ٢٢٦، و**شرح الأشموني**، ج ٢، ص ٣٧١، ج ٣، ص ١٧٠. وكان ابن جني قد عقد بابا في استعمال الحروف بعضها مكان بعض، وجعل الأمر مقيدا يؤخذ على التضمين والتوسع. ينظر: **الخصائص**، ج ٢، ص ٣٠٦-٣١٠.

جمع مطلق، وما تعنيه الفاء من ترتيب وتعقيب، وما تعنيه "ثم" من تراخ في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾ وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ ﴾(١٥٠).

فمثل هذا الفهم لمعاني حروف العطف تنبه له النحاة قبلا، ونبهوا عليه، ومثل هذا العرض المألوف لتلك المعاني لا يرتقي إلى وصف ابن الأثير لهذا الموضع بأنه "لطيف المأخذ، دقيق المغزى، وما رأيت أحدا من علماء هذه الصناعة تعرّض إليه، ولا ذكره، وما أقول إنهم لم يعرفوه، فإن هذا النوع من الكلام أشهر من أن يخفى، لأنه مذكور في كتب العربية جميعها"(١٥١).

إن ما أراده ابن الأثير قولا، وما أورده فعلا، أمرٌ وراء ذلك: يقول: "اعلم أن في حروف العطف موضعا تلتبس فيه الفاء بالواو، وهو موضع يُحتاج فيه إلى فضل تأمل، وذلك أن فعل المطاوعة لا يعطف عليه إلا بالفاء، دون الواو. وقد يجيء من الأفعال ما يلتبس بفعل المطاوعة، ويعطي ظاهره أنه كذلك، إلا أن معناه يكون مخالفا لمعنى فعل المطاوعة، فيعطف حينئذ بالواو لا بالفاء"(١٥٢).

ويوضح هذا العرض النظري بمثال قرآني: ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِىِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ۖ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا ﴾(١٥٣). يتراءى ظاهريا في هذه الآية أن الفعل "أغفلنا" بمعنى صددناه، وجعلناه غافلا، فيأتي بعده "اتبع" فعلا مطاوعا، وكان حقه وفق القاعدة المستقرأة أن يعطف بالفاء لا بالواو: أغفلنا قلبه عن ذكرنا فاتبع هواه. كقولك: أعطيته فأخذ، وكسرته فانكسر، ولا تقول: أعطيته وأخذ، ولا كسرته وانكسر. لكن العطف بالواو هو البلاغة في هذا الموضع، لأن "أغفلنا" هنا بمعنى وجدناه غافلا، "فقد غفل لا محالة، فكأنه قال: ولا تطع من غفل قلبه عن ذكرنا واتبع هواه: أي لا تطع من فعل كذا وكذا، يعدد أفعاله التي توجب ترك طاعته، فاعرف ذلك"(١٥٤).

والحروف الجارة قد توضع في غير مواضعها التي عرفت لها وبها، وذلك لدقائق بلاغية، وأسرار لطيفة خفية، فحرف الجر "في" للظرف غالبا، وكذلك "على" للاستعلاء، لكن ورد قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن

١٥٠- سورة الشعراء، الآيات: ٧٩-٨١.

١٥١- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ٤٦.

١٥٢- المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٨.

١٥٣- سورة الكهف، الآية: ٢٨.

١٥٤- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ٤٩.

يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۙ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾(١٥٥)، قال ابن الأثير: "ألا ترى إلى بداعة هذا المعنى المقصود لمخالفة حرفي الجر هنا؟ فإنه إنما خولف بينهما في الدخول على الحق والباطل، لأن صاحب الحق كأنه مستعل على فرس جواد يركض به حيث شاء، وصاحب الباطل كأنه منغمس في ظلام منخفض فيه لا يدري أين يتوجه"(١٥٦).

مثل هذه الدقائق هي التي وعد ابن الأثير أن يجليها، فيكشف عماها، ويزيل عجل الاستعمال فيها: "وكثيرا ما سمعت إذا كان الرجل يلوم أخاه، أو يعاتب صديقه على أمر من الأمور، فيقول له: أنت على ضلالك القديم كما أعهدك، فيأتي بـ: "على" في موضع "في"، وإن كان هذا جائزا، إلا أن استعمال "في" هنا أولى، لما أشرنا إليه، ألا ترى قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ إِنَّكَ لَفِى ضَلَٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ ﴾(١٥٧).

وفي الحروف الجارة، على هذا النهج نفسه يمضي ابن الأثير في تحليل لموضع آخر احتل فيه الحرف "في" موضع الحرف "اللام" لدواع معنوية عميقة، واستعمالات بلاغية دقيقة: قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾(١٥٨). ثمانية مصارف جعلتها الآية للصدقات، خصت الأربعة المتقدمة منها بـ: "اللام" ذكرا أو عطفا، وخصت الأربعة الأخيرة منها بـ: "في" ذكرا أو عطفا كذلك، فلماذا لم يجرِ على تخصيصها باللام جميعا؟ حصل ذلك للإيذان بأن الأخيرين "أرسخ في استحقاق التصدق عليهم ممن سبق ذكره بـ: "اللام"، لأن "في" للوعاء، فنبه على أنهم أحقاء بأن توضع فيهم الصدقات كما يوضع الشيء في الوعاء، وأن يجعلوا مظنة لها، وذلك لما في فك الرقاب وفي الغرم من التخلص. وفي تكرير "في" في قوله تعالى: ﴿وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ دليل على ترجيحه على الرقاب وعلى الغارمين. وإن كان في بعض تبادل المواقع بين حروف العطف إصابة لعيون البلاغة، فإن في حذف بعضها أحيانا بلاغة أيَّ بلاغة.

يمثل ابن الأثير لذلك بحذف "الواو" وأحسن مواضع ذلك في المعطوف والمعطوف عليه، ومن

١٥٥- سورة سبأ، الآية: ٢٤.

١٥٦- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ٤٩.

١٥٧- المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٩.

١٥٨- سورة التوبة، الآية: ٦٠.

ذلك قول أنس بن مالك رضي الله عنه: "كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينامون يصلون ولا يتوضؤون، أو قال: ثم يصلون لا يتوضؤون[١٥٩]، فقوله: "لا يتوضؤون" ـ بحذف الواو ـ أبلغ في تحقيق عدم الوضوء من قوله: "ولا يتوضؤون" بإثباتها، كأنه جعل ذلك حالة لهم لازمة: أي أنها داخلة في الجملة، وليست جملة خارجة عن الأولى، لأن واو العطف تؤذن بانفراد المعطوف عن المعطوف عليه، إذا حذفت في مثل هذه المواضع صار المعطوف والمعطوف عليه جملة واحدة"[١٦٠].

قد لا يجد صاحب صنعة النحو نفسه مضطرا إلى الخوض في مثل هذه الخفايا، ولا يُعني نفسه في الكشف عن هذه المطاوى إلا بقدر ما تطلبه لوازم صنعته، لكن البلاغي يتكئ على الأصل النحوي فيغوص ليلتقط ما يُسَرّ، ويبين ما خفي.

الحُسن أو عدمه في الإفراد والجمع

يقف النحو على مفرد الجمع، وجمع المفرد، وأوزان ذلك، وما يجوز فيها وما لا يجوز، والمستعمل منها وغير المستعمل، وما لا مفرد له أو لا جمع له، وما استخدم المفرد فيه مكان الجمع، أو الجمع مكان المفرد...[١٦١]. وابن الأثير ينطلق من كل هذا ليتلمس الحُسن والقبح فيه: فلفظة "اللبّ" بمعنى العقل لا تحسن في الاستعمال إلا مجموعة، وقد وردت مجموعة في مواضع كثيرة في القرآن الكريم، ولم ترد مفردة[١٦٢]، كقوله تعالى: ﴿...إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُولِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[١٦٣]. أما اللب مفردة فلا يحسن استعمالها إلا مجرورة بحرف جر، أو مضافا إليها[١٦٤]: من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "ما رأيت ناقصات عقل ودين أذهب للبّ الحازم من إحداكنّ يا معشر النساء"[١٦٥]، وقول جرير:

يصرعنَ ذا اللبِّ حتى لا حراكَ به وهنَّ أضعفُ خلقِ اللهِ إنسانا

١٥٩- ينظر الحديث في: يحيى بن شرف النووي، (٦٧٦هـ)، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٣٩٢هـ، ج ٤، ص ٧١.

١٦٠- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ١٠٤.

١٦١- ينظر مثلًا: **الأصول في النحو**، ج ٢، ص ٤٢٠، **والمفصل**، ص ١٨٨، **وأوضح المسالك**، ج ٣، ص ٢٥٤، **وشرح ابن عقيل**، ج ٢، ص ٥٤٣، **وشرح الأشموني**، ج ٤، ص ٢٢١.

١٦٢- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ١، ص ٢٧٧.

١٦٣- سورة الزمر، الآية: ٢١.

١٦٤- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ١، ص ٢٧٨.

١٦٥- ينظر الحديث في: النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، ج ٢، ص ٦٦.

ولفظة "كوب" لا تستقبح مفردة، لكن الجمع فيها أحسن، وقد وردت كذلك في القرآن(١٦٦). وكذلك لفظة خبر وأخبار.

و "الأرض" حسنت مفردة، ولم ترد في القرآن إلا كذلك، "فإذا ذكرت السماء مجموعة جيء بها مفردة معها في كل موضع من القرآن. ولما أريد أن يؤتى بها مجموعة قيل: ﴿وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًا﴾(١٦٧).

ولفظة "البقعة" حسنت مفردة أكثر منها مجموعة، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾(١٦٨). وقد تحسن مجموعة إن أضيفت: "بقاع الأرض".

وجمع المصادر لا يجيء حسنا، بل المفرد هو الحسن. فإن استخدم المصدر مجموعا لم يستحسن، كقول عنترة:

فإن يبرأْ فلم أنفُث عليه وإن يُفقدْ فحُقَّ له الفُقود

"قوله: الفقود جمع مصدر من قولنا: فقد يفقد فقدا، واستعمال مثل هذه اللفظة غير سائغ ولا لذيذ، وإن كان جائزا، ونحن في استعمال ما نستعمله من الألفاظ واقفون مع الحسن، لا مع الجواز"(١٦٩). وبعض أوزان الجمع لا تحسن وإن جازت، كقول أبي نواس(١٧٠):

ما أحلَّ الله ما صنعت عينُه تلك العشيّة بـــي

قتلت إنسانُها كبدي بسهام للردى صُيُبِ*

١٦٦- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ١، ص ٢٧٨.

١٦٧- سورة الطلاق، الآية: ١٢، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٧٩.

١٦٨- سورة القصص، الآية: ٣٠.

١٦٩- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ١، ص ٢٨٠.

١٧٠- المصدر السابق، ج ١، ص ٢٨١.

* عدها ابن الأثير جمعا لـ:صائب. ولعل الأصوب أنها جمع لـ: صَيُوب. ينظر: محمد بن مكرم بن منظور (٧١١هـ)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٩٩٤م، باب الباء، فصل الصاد، ج ١، ص ٥٣٨.

فالأحسن أن يقال: سهام صوائب وصائبات وصُيّب(١٧١).

وقد يقع في وزن واحد أن يكون مفرده حسنا دون جمعه، أو جمعه حسنا دون مفرده، أو كلاهما حسنين: فمن الأول حبرور "فرخ الحبارى" وجمعه حبارير، ومن الثاني بهلول وجمعه بهاليل، ومن الثالث جمهور وجمعه جماهير(١٧٢).

الحُسن وعدمه في بعض الأوزان

- الألفاظ الثلاثية ثلث وربع إلى عشر، تحسن ساكنة الوسط، فإن تحرك وسطها حسن بعضها مثل:ثُلُث وربُع وخُمُس، وقبح الباقي(١٧٣).

- اسم الفاعل من الفعل فَعِل: أوزانه فاعِل وفَعِل وفعلان، وهي تتفاوت في الاستعمال حسنا وقبحا. فيحسن أن تقول "فرِحٌ" من فَرِحَ، ولا يحسن أن تقول "فارحٌ" أو "فرحان"، وإن كان ذلك جائزا. قال تعالى: ﴿...كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾(١٧٤)، وقال سبحانه: ﴿...إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ﴾(١٧٥). أما غَضِب فيحسن منه "غضبان" لا "غاضب".

- فَعَل وافتعل(١٧٦): للفظة "فَعَل" موضع تحسن فيه، تقول: قعدت إليه أحدثه، ولا تقول: اقتعدت. لكنك تقول: اقتعدت غارب الجمل، ولا تقول: قعدت.

- قد يعذب الوزن وإن أثقلته زيادة الحروف وتكرارها: من ذلك وزن "افعوعل" مثل اعشوشب، فقد "استقريت هذه اللفظة في كثير من الألفاظ، فوجدتها عذبة طيبة على تكرار حروفها، كقولنا: اخشوشن المكان، واغرورقت العين، واحلولى الطعم، وأشباهها"(١٧٧).

١٧١- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ١، ص ٢٨٠، وفيه أمثلة أخرى.

١٧٢- المصدر السابق، ج ١، ص ٢٨٢.

١٧٣- المصدر السابق، ج ١، ص ٢٨٢، ٢٨٣. وللمقاربة ينظر: **الأصول في النحو**، ج ٣، ص ٨٥، و**أوضح المسالك**، ج٢، ص٢٦٦، و**شرح الأشموني**، ج ٢، ص ٥٩٦.

١٧٤- سورة الروم، الآية: ٣٢.

١٧٥- سورة القصص، الآية: ٧٦.

١٧٦- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ١، ص ٢٨٤.

١٧٧- المصدر السابق، ج ١، ص ٢٨٤. وللمقاربة ينظر: **الأصول في النحو**، ج ٣، ص ١٢٩، و**الخصائص**، ج ٣، ص٢٦٤-٢٦٩.

- والإدغام يحسن في قولنا: جعل لك "جعلّك" تحاشيا للتكرار، وقد يقبح فَكُّه مثل حالِل(١٧٨). وقد يبدل حرف مكرر بآخر فيقال: أمليتُ بدلا من أمللتُ.

- ولا يحسن تكرار فعل الأمر(١٧٩)، ولا كثرة المضافات(١٨٠)، ولا تباعد ما بين المضاف والمضاف إليه(١٨١)، ولا تعدد الصفات على نحو واحد(١٨٢).

في بعض الأوزان الصرفية(١٨٣)

وينفذ إلى نظرات عميقة في المعنى، تخالف ما درج عليه جمهور النحاة، فصيغة المبالغة التي تظاهروا على أنها تفيد التكثير، وتأكيد المعنى إيجابا وسلبا، قد لا يسعفها المقام في النهوض بهذه المهمة، فتأتي على عكس المراد منها: من ذلك ما قاله أبو كدام التميمي من شعراء الحماسة:

لله تَيْـــم أيُّ رمـحِ طِـرادِ لاقـى الحمـامَ وأيُّ نَصْلِ جِلادِ
ومِحَشٍّ حرب قُدِمٍ متعرّضٍ للموت غيرِ مكـــذِّبٍ حَيّـــادِ

أورد الشاعر صيغة المبالغة "حَيّاد" للإدلال بنفسه، والتدليل على شجاعته، والمبالغة في ذلك، "فانعكس عليه المقصد الذي قصده، لأن "حيّاد" من حَيّد فهو حيّاد: أي وجد منه الحيدودة مرارا، كما يقال: قَتَّل فهو قتّال، أي: وجد منه القتل مرارا، وإذا كان هذا الرجل غير حياد كان حائدا، أي: وجدت منه الحيدودة مرة واحدة، وإذا وجدت منه مرة واحدة كان ذلك جُبنا، ولم يكن شجاعة، والأولى أن كان قال: غير مكذِّب حائد.

ويقف على الفرق الكبير في المعنى بين استخدام المصدر العادي، ومصدر المرة، فإن كان الوزنان جائزين، فإنهما متباعدان في أثرهما في المعنى، وإجلاء المراد، والتعبير البياني الأعلى: قال تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِۦٓ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٦٠﴾ قَالَ يَٰقَوْمِ لَيْسَ بِى ضَلَٰلَةٌ وَلَٰكِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾(١٨٤).

١٧٨- **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج١، ص٢٩٧-٢٩٨. وللمقاربة ينظر: **الأصول في النحو**، ج٢، ص٣٩٩، و**أوضح المسالك**، ج٣، ص٣٤٨، و**شرح ابن عقيل**، ج٢، ص٥٨٦، و**شرح الأشموني**، ج٤، ص ٥٨٥.

١٧٩- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ١، ص ٢٩٢.

١٨٠- المصدر السابق، ج ١، ص ٢٩٣.

١٨١- المصدر السابق، ج ١، ص ٣٤٨.

١٨٢- المصدر السابق، ج ١، ص ٢٩٤.

١٨٣- لمقاربة آراء ابن الأثير بآراء النحاة في مثل هذه الأوزان التي سترد، ينظر: **الأصول في النحو**، ج ١، ص ٩٦، ٩٧، ١١٠، ١٤٠، و**المفصل**، ص ٢٢٢، ٢٢٣، و**شرح ابن عقيل**، ج ٢، ص ١٣٢، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، و**شرح الأشموني**، ج ٢، ص ٥٩٣، و**الأشباه والنظائر**، ج ٢، ص ٦٩، ج ٣، ص ١٣٧.

١٨٤- سورة الأعراف، الآيتان: ٦٠-٦١.

كان المتوقع من سيدنا نوح عليه السلام عندما وصفه قومه بالضلال، أن يرد عليهم بنفي ما زعموه فيه من ضلال، لكنه عدل إلى المصدر ضلالة، "لأن نفي الضلالة أبلغ من نفي الضلال عنه، كما لو قيل: ألك تمر؟ فقلت في الجواب: ما لي تمرة، وذلك أنفى للتمر، ولو قلت ما لي تمرة* لما كان يؤدي من المعنى ما أداه القول الأول"(١٨٥) ويمضي في المزيد من الإيضاح لهذا الموضع بعد أن يعلق قائلا: "وفي هذا الموضع دقة تحتاج إلى فضل تمام، فينبغي لصاحب هذه الصناعة مراعاته والعناية به"(١٨٦).

وبمثل دقة النظر هذه يواجه جمهور النحاة الذين قَرَّ رأيهم على أن "عليم أبلغ في معنى العلم من عالم(١٨٧)، فقد تأمل ذلك، وأنعم النظر فيه، وشك في الذي ذهبوا إليه، وخلُص إلى نتيجة تعاكس ما اتفقوا عليه، فعدد الحروف في الصيغتين "عالم" و"عليم" واحد، لا فضل في ذلك لأي منهما على الأخرى، وكلتاهما من علم، وهو فعل متعدٍّ، لكن وزن "عليم" يشبه الأوزان من الأفعال القاصرة "اللازمة"، مثل: شرُف فهو شريف، وكَرُم فهو كريم، "فهذا الوزن لا يكون إلا في الفعل القاصر، فلما أشبهه "عليم"، انحط عن رتبة "عالم" الذي هو متعدٍّ"(١٨٨). وبعد أن يناقش الأمر، ويحتج لرأيه فيه، يتحصن بالتحفظ الحسن، فيقول: "ولربما كان ما ذهبوا إليه لأمر خفي علينا، ولم أطلع عليه"(١٨٩).

لكن رأيه على كل حال، يثوّر التفكير في كثير من المسائل التي استقرّت في الأذهان مُسَلَّماتٍ عصيةً على التدبر، وإعادة النظر. وهو ـ كما ظهر ـ دائم التبصّر لا يقف على ظاهر الأشياء، دائب في ملاحقة المعنى، يتجاوز النظر في الجائز وغير الجائز، ويتتبع الحسن وغير الحسن، ويستنهض الذوق السليم في مثل هذه المواضع التي لا يمكن أن تحكم فيها قاعدة بإطلاق، أو يقام عليها دليل لا رادّ له.

الخاتمة: نتائج وتوصيات

١- يدعو ابن الأثير ـ نظريا ـ إلى استقلالية العلوم بعامة، والعلوم اللغوية بخاصة، فهي وإن كانت متضامة تجمعها أرومة واحدة، إلا أن لكل فرع منها حدوده التي تحقق أغراضه وتنهض بمهامه،

---

* هكذا وردت، ولعل الصواب وفق السياق: ما لي تمر.

١٨٥- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ٣٠.

١٨٦- المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٠.

١٨٧- ينظر في وزن فعيل: **أوضح المسالك**، ج ٣، ص ١٣٧.

١٨٨- أحمد سليمان ياقوت، **النحو والنحاة عند ابن الأثير في المثل السائر**، ج ٢، ص ٦٠.

١٨٩- المصدر السابق، ج ٢، ص ٦٠.

ولذلك فقد انتقد عالم البلاغة الذي يفيض في شؤون الحديث النحوي، كما انتقد عالم النحو الذي يخوض في شجون البحث البلاغي.

٢- عند التطبيق، لم يظهر عند ابن الأثير في بعض المواضع التزام على نحو تام بما دعا إليه، فتناول كثيرا من المسائل النحوية تناولا نحويا خالصا، لا يكاد ينماز جهده في ما عرضه عما فاضت به الكتب النحوية المتخصصة.

٣- لكنه في مواضع أخرى، تجاوز النظر النحوي المحض، فتجلت بين يديه مهمة البلاغي الذي ينشد الكشف عن أسرار النظم، وألطاف البيان، ومياسم الجمال في التراكيب، فلم يحصر عمله في تتبع الجائز في النحو وغير الجائز، بل مد جهده ليتلمس الحسن وغير الحسن في ما يخدم المعنى، ويظهر الجمال، ويحقق المطلب الأهم: لكل مقام مقال.

٤- إن هذا المنهج لا يتعارض مع النحو، فما وضع النحو أصلا إلا لإجلاء المعاني، وكشف الملتبس منها، وما الإعراب إلا فرع للمعنى، وقد مضى التأليف النحوي على هذا المنهج في بواكير عهده، إلى أن ظهرت الصنعة النحوية على المعنى، وما زالت لها الغلبة، فترتب على ذلك تعقيد بعض المسائل النحوية، ونفور الدارسين من النحو.

٥- وأحرى بدعاة التيسير، وهم كثر قديما وحديثا، أن يلتفتوا إلى بعث الحيوية في القواعد النحوية من خلال تعزيزها ببعض الأنظار البلاغية لا سيما عناصر علم المعاني، وتضمين ذلك في المناهج النحوية التعليمية في المدارس والجامعات، لجعل النحو أقرب إلى إقناع الطلاب، وأقدر على إمتاعهم.

Ibn al-Athīr as Grammarian in his work*: al-Mathal al-Sā'ir*

This paper attempts to discern the grammatical content in the famous work *al-Mathal al-Sā'ir* by Ibn al-Athīr. While the former emphasizes the distinctness of disciplines and pleads for avoiding overlapping discussions among them, Ibn al-Athīr himself could not strictly adhere to this rule. In his elaborations of the principles of Rhetoric, according to the writer he has entered discussions of grammer here and there. The writer, however, pleads for enlivening grammatical discussions with illustrations from Rhetorics. This colouring of the dry rules of grammer with rhetorical features will make the study of grammatical rules less cumborsome for the learners, the writer observes.

****